

قوله عن ذلك اي التكميل  
المذكور والجمهور في التكميل  
نواه بعد اليه اي  
بان تسليم بالحرف تكليفا  
فما نيا بان يحركها على  
اي يحركه بباله اه

ولحانته بالتكبير تدركه امكنه قال في المجموع وهكذا حكمه ثم ذكر  
وسلامه وسائر اذ كان قال ابن الرضف فان مخزعه ذلك فواجب  
بقليه كافي للمريض قال بعضهم ان كان مراد الشافي والاجابة بذلك  
من طراخرسه او جمل لسانه بعد سقوطه القراءة وغيرها من  
الذكر الواجب فهو واجب لان مخزعه لسانه وسبقه والحوائج  
بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كفاطة انقطع صوت فينتقل  
بالقوة ولا يسمع صوته وان ارادوا الجمع من ذلك فهو لبعض  
والظاهر ان مرادهم الاول والا اوجوب ان يحركه على كفاطة  
الذي لا يحسن شيئا ولا يتقاعده حاله عن الاخرس خلفه على  
تقدير ان لا يريد الا ايمه من طراخرسه فاقل الوجوه الاعمى اه  
ان يقال لا بد ان يسمع الاخرس القراءة والذكر بحيث يحفظها  
بقليه **وسين** للمصلي ولو امره **وقه يديه** وان اضطر  
**في تكبيره** للاجتماع بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره  
مستقبلا بكفيه القبلة بميل اطراف اصابعها نحوها  
كما ذكره المحامي وان ذكر الملقين وغيره انه عذريب  
كاشفا لهما قال الاذري وصرح جماعة بكراهته خلافة  
مفرقا اصابعه تقرنقا وبسطا في الروضة وان قال في  
المجموع ان المشهور عدم التقيد به والمراد باليدتين  
هنا الكفان ويرقهما **حذف** بالذال المعجمة اي مقابل  
**مكتوبه** بحيث يكون راس ابهاميه مقابل شجة اذنيه  
وراس بقية اصابعه مقابل الاعلى اذنيه وكفاه مقابلتين  
لشكبيه وهذه الكيفية جمع بين الشافي رضي الله عنه وبين  
الروان المختلف في ذلك والاصل في ذلك نحو ان عهده

قوله ان لا يريد الا ايمه  
من طراخرسه فاقل الوجوه  
الاعمى اه

قوله ان لا يريد الا ايمه  
من طراخرسه فاقل الوجوه  
الاعمى اه

قوله ان لا يريد الا ايمه  
من طراخرسه فاقل الوجوه  
الاعمى اه

بل زاد عليها فتطول ولا تنفقد الثامنة وهو الوجه ويحكمه القول  
لان نية الزيادة كنية صلاة مستأنفة **ومع** وهو ناطق  
اعن اتيانه صمد بالتكبير بالقرينة ولم يتمكن من الفعل والوقت  
**فوجه** حقا بما لفته كانت من فارسية وسريانية وعبرانية  
وغيرها فبقي بمدلول التكبير يتلك الا ايجاز فيه بخلاف الفاتحة  
حيث لا يترجم عنها لان القرآن محجز **وجوب الثقلان قور عليه**  
سواء في ذلك التكبير والفتحة والشهد وما بعده ولو سطر اطراف  
وان طال كما اتقناه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الا به فله الواجب  
وانما لم يجب السفر لها على فافقه لدوام نفع هذا الجلقه ويجب  
عليه تاخير الصلاة لاجل النعم الى ان يصفى وقتها فلا يجوز الصلاة  
للقا وعليه ما دام الوقت متسقا اذ لو جاز فله لم يلزمه النعم  
اصلا لانه بعد ان صلى لا يلزمه النعم في هذا الوقت وفي الوقت  
الثاني عشقه وانما جاز له التيمم اول الوقت مع نقيت الماخزح  
لان وجوه لا يتعلق بفعله فان ضاقتا الوقت صلى حتى تمت  
واعاد ككل صلاة نكر النعم لهما مع امكانه وامكانه معتبرا  
من الاسلام فمحن طرا عليه وفي غيره بوجه كما قاله الاستاذ  
وغيره ان يعتبر من يميزه لكون الاركان والشروط الاقربها  
بين الصبي والبالغ ويطر وذلك في جميع نظائره وقد يتاخر  
فيه هذا الوجه خلافة لما فيه من مواخذه بما مضى في زمان  
صاه ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه  
او تخليته ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه واستسلمه  
عصي بذلك اما العاقر لخرس فيجب تحريك لسانه وشفتيه  
والقرا على الصبي والبالغ بالقرينة والاقرب في الصلاة  
قوله عن ذلك اي التكميل  
المذكور والجمهور في التكميل  
نواه بعد اليه اي  
بان تسليم بالحرف تكليفا  
فما نيا بان يحركها على  
اي يحركه بباله اه

قوله عن ذلك اي التكميل  
المذكور والجمهور في التكميل  
نواه بعد اليه اي  
بان تسليم بالحرف تكليفا  
فما نيا بان يحركها على  
اي يحركه بباله اه

قوله عن ذلك اي التكميل  
المذكور والجمهور في التكميل  
نواه بعد اليه اي  
بان تسليم بالحرف تكليفا  
فما نيا بان يحركها على  
اي يحركه بباله اه

قوله عن ذلك اي التكميل  
المذكور والجمهور في التكميل  
نواه بعد اليه اي  
بان تسليم بالحرف تكليفا  
فما نيا بان يحركها على  
اي يحركه بباله اه